

## ناقشت الحساب الختامي للسنة المالية 2015/2016 «الميزانيات»: المجلس الأعلى للتخطيط خالف توجه الدولة بترشيد إنفاق المصروفات

القانون وزيادة التنسيق معهما، لاسيما وأن هناك بعض صور عدم التعاون وعدم تزويد ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من إدارة التدقيق الداخلي للاطلاع عليها بالإضافة إلى عدم تزويد جهاز المراقب المالي بالإيضاحات التي يطلبها على بعض المعاملات المالية قبل التوقيع عليها. وطالبت اللجنة بضرورة الإسراع في تدارك جوانب القصور في إدارة التدقيق الداخلي حيث أنها لا تغطي كل اختصاصاتها كما جاء في قرار إنشائها وما زال فيها العديد من الوظائف الشاغرة لا بد من شغلها ليتناسب عدد موظفيها مع كمية العمل بالجهة. وبين عبد الصمد أن اللجنة شددت على تفعيل إدارة التدقيق الداخلي للحد من الملاحظات قبل وقوعها، خاصة أن الإجراءات المتخذة من قبل «الأمانة العامة للتخطيط» لتسوية ملاحظات ديوان المحاسبة كانت بحاجة إلى متابعة دورية من إدارة التدقيق الداخلي لأنه دور أصيل لها أساساً، حيث إنها تضم قسم «التدقيق المالي» وقسم «التدقيق الإداري والقانوني»، ومنها على سبيل المثال لا الحصر أن هناك خلافاً في متابعة العقود المبرمة من قبل الجهة مع الغير إشرفياً وتنفيذياً ومحاسبياً، إذ بمجرد تنويع ديوان المحاسبة لآماكن الخلل تم إيقاع الغرامات وختم المستحقات ومتابعة الضمانات المالية والتنسيق مع الجهات الرقابية لاستبعاد الشركات المعفزة وغيرها من الإجراءات والتي يفترض على

إدارة التدقيق الداخلي القيام بها ومتابعتها دورياً. وأضاف عبد الصمد أن الحساب الختامي كشف عن مخالفة «الأمانة العامة للتخطيط» لتوجه الدولة بترشيد إنفاق المصروفات غير الضرورية في ظل انخفاض أسعار النفط وتجاوز ما هو معتمد لها بالميزانية من خلال النقل من بنود مهمة كتدريب الموظفين واستغلالها بالكامل لصالح الصرف على المؤتمرات، مما ترتب عليه في الوقت نفسه زيادة المبالغ المخصصة للضيافة والحفلات لتوفير النفقات، علماً أن الأجهزة الرقابية قد سجلت عدة مآخذ في هذا الجانب ومنها ملاحظة ديوان المحاسبة في عدم الحصول الجهة على موافقة لجنة المناقصات المركزية للتعاقد مع إحدى شركات توفير البوفيات، وتم الدفع لها بأعلى مما تم التعاقد معه!!

وجه الفضالة سؤالاً لوزير الصحة د.جمال الحربي جاء فيه: نشر في إحدى الصحف اليومية 2016/12/20 خبر عن عقد مؤتمر صحافي عن إشاعة تلوث الماء في المدارس التي تم تداولها في وسائل التواصل الاجتماعي وذلك بحضور مندوب عن وزارة الكهرباء والهيئة العامة للبيئة، حيث تم التأكيد على أنه لا يوجد أي أنواع من التلوث في مياه المدارس، وفي ضوء ذلك يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1- هل هناك مختبر متخصص لفحص المياه في وزارة الصحة، أين يقع؟ مع ذكر عدد العاملين في هذا المختبر ومسئولهم الوظيفية.

2- هل هناك آلية معتمدة لإجراء فحص المياه في المدارس، بمعنى هل تجري فحوصات دورية لهذه المدارس؟ مع تزويدي بجدول الزيارات التي تمت لهذه المدارس، بالإضافة إلى صورة من جميع نتائج التحاليل التي تم عملها وذلك من تاريخ 2012/1/1 وحتى تاريخ ورود السؤال، على أن تكون مبنية.

3- ما أنواع الفحوصات التي يجريها المختبر على عينات المياه؟

4- ما المعايير التي تستند إليها وزارة الصحة لعمل فحص المياه، وهل هي محلية

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية للسنة المالية 2015/2016 وملاحظات جهاز المراقب المالي وديوان المحاسبة بشأنه. وشددت اللجنة على ضرورة تمكين الأجهزة الرقابية سواء ديوان المحاسبة أو جهاز المراقب الماليين لأداء مهامهما الرقابية وفق أحكام

القانون وزيادة التنسيق معهما، لاسيما وأن هناك بعض صور عدم التعاون وعدم تزويد ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من إدارة التدقيق الداخلي للاطلاع عليها بالإضافة إلى عدم تزويد جهاز المراقب المالي بالإيضاحات التي يطلبها على بعض المعاملات المالية قبل التوقيع عليها. وطالبت اللجنة بضرورة الإسراع في تدارك جوانب القصور في إدارة التدقيق الداخلي حيث أنها لا تغطي كل اختصاصاتها كما جاء في قرار إنشائها وما زال فيها العديد من الوظائف الشاغرة لا بد من شغلها ليتناسب عدد موظفيها مع كمية العمل بالجهة. وبين عبد الصمد أن اللجنة شددت على تفعيل إدارة التدقيق الداخلي للحد من الملاحظات قبل وقوعها، خاصة أن الإجراءات المتخذة من قبل «الأمانة العامة للتخطيط» لتسوية ملاحظات ديوان المحاسبة كانت بحاجة إلى متابعة دورية من إدارة التدقيق الداخلي لأنه دور أصيل لها أساساً، حيث إنها تضم قسم «التدقيق المالي» وقسم «التدقيق الإداري والقانوني»، ومنها على سبيل المثال لا الحصر أن هناك خلافاً في متابعة العقود المبرمة من قبل الجهة مع الغير إشرفياً وتنفيذياً ومحاسبياً، إذ بمجرد تنويع ديوان المحاسبة لآماكن الخلل تم إيقاع الغرامات وختم المستحقات ومتابعة الضمانات المالية والتنسيق مع الجهات الرقابية لاستبعاد الشركات المعفزة وغيرها من الإجراءات والتي يفترض على



عدنان عبدالصمد

## الهرشاني يشيد بقرار المجلس الأعلى للبرترول إلغاء مناقصة الأنايب النفطية

أشاد النائب حمد الهرشاني بقرار المجلس الأعلى للبرترول برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك إلغاء مناقصة الأنايب النفطية المشبوهة وفق ما كشفه تقرير التحقيق الصادر من ديوان المحاسبة الذي أثبت مخالفات فنية وقانونية، مشيراً إلى رفضه لأي تدخلات خارجية في القطاع النفطي تحاول ترسيخ المناقصات المخالفة للقانون. وشدد الهرشاني على ضرورة التصدي للفساد وعدم الرضوخ لأي ضغوط قد تكبد المال العام خسائر شبيهة بصفقة الداو.



حمد الهرشاني

## ماجد المطيري يقترح بناء أفرع للكليات والمعاهد في الأحمدية ومبارك الكبير

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة قال في مقدمته إن محافظتي الأحمدية ومبارك الكبير من أكبر المحافظات، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد بها أفرع للكليات والمعاهد التطبيقية، ويعاني الكثير من طلبة أبناء المحافظتين من عدم الالتزام بالحضور اليومي للجامعات والمعاهد التطبيقية، نظراً لبعدها عن الجامعات والمعاهد التطبيقية

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة قال في مقدمته إن محافظتي الأحمدية ومبارك الكبير من أكبر المحافظات، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد بها أفرع للكليات والمعاهد التطبيقية، ويعاني الكثير من طلبة أبناء المحافظتين من عدم الالتزام بالحضور اليومي للجامعات والمعاهد التطبيقية، نظراً لبعدها عن الجامعات والمعاهد التطبيقية



ماجد المطيري

## الحويلة لدعم وتفعيل دور الإسعاف الجوي لنقل الحالات الحرجة بصورة أسرع

تقدم النائب د.محمد الحويلة باقتراح برغبة قال في مقدمته إن هناك ارتفاعاً في شديداً ومتزايداً للكثافة السكانية في المناطق التابعة لمحافظة الأحمدية، وعدم توافر مستشفى حكومي مختص باستقبال حالات (المخ والأعصاب) لخدمة أهالي تلك المناطق، مما يتسبب في عنائهم الشديد أثناء مراجعتهم لمستشفى ابن سينا بمنطقة الصباح الصحية، وقد يشكل ذلك خطورة شديدة على بعض الحالات الحرجة في الوصول إلى منطقة الصباح، فضلاً عن الإزدحام الشديد بمستشفى ابن سينا.

وأضاف أن هناك حاجة لمتابعة وبحث النواقص والخدمات الصحية والقيام بدراسة مسحية لنواقص الأجهزة والمستلزمات الطبية الخاصة في المستشفيات والمراكز الصحية لتقدير احتياجات هذه المراكز لها والعمل على توفيرها.

3- دعم وتفعيل دور الإسعاف الجوي بشكل أكبر وذلك لنقل الحالات الحرجة وبصورة أسرع.

شديداً ومتزايداً للكثافة السكانية في المناطق التابعة لمحافظة الأحمدية، وعدم توافر مستشفى حكومي مختص باستقبال حالات (المخ والأعصاب) لخدمة أهالي تلك المناطق، مما يتسبب في عنائهم الشديد أثناء مراجعتهم لمستشفى ابن سينا بمنطقة الصباح الصحية، وقد يشكل ذلك خطورة شديدة على بعض الحالات الحرجة في الوصول إلى منطقة الصباح، فضلاً عن الإزدحام الشديد بمستشفى ابن سينا.

وأضاف أن هناك حاجة لمتابعة وبحث النواقص والخدمات الصحية والقيام بدراسة مسحية لنواقص الأجهزة والمستلزمات الطبية الخاصة في المستشفيات والمراكز الصحية لتقدير احتياجات هذه المراكز لها والعمل على توفيرها.

3- دعم وتفعيل دور الإسعاف الجوي بشكل أكبر وذلك لنقل الحالات الحرجة وبصورة أسرع.



محمد الحويلة

## عسكر يطالب بصرف رواتب المنتظرين للتوظيف وتسجيلهم في مؤسسة التأمينات

الموفد إلى العلاج بالخارج ومن ثم منحه إجازة مرافق مريض بعد استنفاد كامل رصيده من الإجازات الدورية ونظراً لأن الإجازة الدورية هي حق أصيل للموظف له أن يتمتع بها خلال العام أو أن يحتفظ بها برصيد إجازاته. ودعا في اقتراحه إلى أن يصدر مجلس الخدمة المدنية قراراً يكون بموجبه منح إجازة مرافق المريض لمن يستحقها دون المساس برصيد الإجازات الدورية للموظف.

الخدمة في حالة التقاعد. ونص الاقتراح الثاني على أن المادة 23 مكرراً من القانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية حددت أن تكون الإجازة الدورية خمسة وثلاثين يوماً في السنة تزداد إلى خمسة وأربعين يوماً للموظف الذي قضى في خدمة الدولة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة. وقال إن الجهات الحكومية قامت باستنفاد رصيد الإجازات الدورية أولاً من الموظف المرافق للمريض

في الحصول على وظيفة حكومية بعد التخرج ولطول فترات الانتظار للحصول على الوظيفة لذا أطلب بإلزام الحكومة بعد تقدم المواطن بطلب التوظيف لديوان الخدمة المدنية وعدم حصوله على الوظيفة المناسبة خلال فترة ستة أشهر بصرف الراتب الأساسي والعاولة الاجتماعية للمتقدمين بطلب الوظيفة كل حسب شهادته والزامها بتسجيله بالتأمينات الاجتماعية حتى تحسب فترة الانتظار من



عسكر العنزي

## الفضالة يسأل وزير الصحة عن إشاعة تلوث المياه في المدارس

أو المكافآت. ووجه الفضالة سؤالاً لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح جاء فيه: نظراً لما يعانیه المواطنون من مشاكل في التعامل مع مكاتب استقدام العمالة المنزلية، ما يجعلهم ضحية لتلك المكاتب وما تطلبه من مبالغ طائلة، ما يضع الإخوة المواطنين تحت رحمة تلك المكاتب، ونظراً لتطول فترة الانتظار وتأخير تفعيل القانون رقم 69 لسنة 2015 والخاص بإنشاء شركات لاستقدام العمالة المنزلية، لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1- هل تم العمل على إجراءات تأسيس الشركة الخاصة باستقدام العمالة المنزلية حسب القانون الصادر رقم 69 لسنة 2015؟

2- ما التاريخ المحدد لإطلاق الشركة للعمل بحسب الخطة الموضوعية؟ مع تزويدي بمحاضر الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة أن وجدت.

3- ما أسباب التأخير في انطلاقة الشركة إلى الآن؟ مع ذكر اسم الجهة أو الوزارة المتسببة في التعطيل.

4- هل تم الانتهاء من التنسيق بين اتحاد الجمعيات التعاونية وباقي الوزارات والهيئات المعنية بتأسيس الشركة؟

في عينات المياه، وهل هناك خطط للتخلص من التلوث حسب نوعه؟ يرجى تزويدي بهذه الخطط أن وجدت. كما سأل النائب يوسف الفضالة وزير الصحة د.جمال الحربي ما يلي: يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1- كم عدد الأطباء وفنيي الخدمات الطبية المساندة والمرضات وموظفي الشؤون الإدارية والمالية والقانونية كويتيين أو غير كويتيين المعيّنين على بند «الاستشارات» المكافآت» في جميع مرافق وزارة الصحة منذ 2012/1/1 حتى تاريخ ورود السؤال، مع تزويدي بالآتي:

1- هل تم العمل على إجراءات تأسيس الشركة الخاصة باستقدام العمالة المنزلية حسب القانون الصادر رقم 69 لسنة 2015؟

2- ما التاريخ المحدد لإطلاق الشركة للعمل بحسب الخطة الموضوعية؟ مع تزويدي بمحاضر الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة أن وجدت.

3- ما أسباب التأخير في انطلاقة الشركة إلى الآن؟ مع ذكر اسم الجهة أو الوزارة المتسببة في التعطيل.

4- هل تم الانتهاء من التنسيق بين اتحاد الجمعيات التعاونية وباقي الوزارات والهيئات المعنية بتأسيس الشركة؟

أم دولية؟ مع تزويدي بنسخة منها.

5- ما أنواع المياه التي يتم إجراء الفحوصات عليها؟

6- ما عدد العينات التي تم إجراؤها لفحوصات المياه وذلك من تاريخ 2012/1/1 وحتى تاريخ ورود السؤال؟ مع تزويدي بنسخة من نتائج الفحوصات التي أجريت وأماكن أخذ هذه العينات.

7- هل يتم فحص عينات من خزانات المياه في المدارس أم يتم أخذ عينات من مخارج المياه فقط (الحنفيات)؟

8- هل هناك فرق متخصصة لجمع عينات المياه من المدارس وغيرها من المرافق لغرض إجراء الفحوصات عليها، وما عدد هذه الفرق؟ مع تزويدي باسماء تلك الفرق.

9- هل هناك بروتوكول تعاون بين وزارة الصحة ووزارة الكهرباء والماء والهيئة العامة للبيئة وأي جهة أخرى في مجال فحص جودة المياه؟ مع تزويدي بنسخة منه أن وجد.

10- هل تم اكتشاف عينات ملوثة أثناء إجراء فحوصات المياه؟ يرجى تزويدي بنتائج هذه العينات ونوع التلوث، وما مصادر هذه العينات وذلك منذ 2012/1/1 حتى تاريخ ورود السؤال.

11- ما الإجراءات التي تتخذها الوزارة عند وجود تلوث



يوسف الفضالة

## الطببائي يقترح إنشاء لجنة وطنية لتنظيم التركيبة السكانية

هذا القانون. تقديم تقارير دورية لمجلس الأمة ربع سنوية عن جوانب سير العمل كافة. وتابع النائب إن اللجنة ستتكون برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وعدد من ممثلي الوزراء والهيئات المعنية وممثل عن القطاع الخاص. وأضاف الطببائي إن الهدف الأساسي لإنشاء هذه اللجنة هو حماية الكويت من التضخم الزائد للمقيمين الأجانب وما يترتب عليه من ضياع هوية الدولة والمجتمع ومعالجتها ووضع السياسات التخطيطية لتعديل خلل التركيبة الحالية، بما يحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي.

تحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات المطلوبة من العمالة الأجنبية وإنهاء إقامة العمالة الأجنبية الزائدة عن حاجة الدولة. إصدار القرارات التنظيمية والإلزامية لجميع المؤسسات والشركات التي تجلب العمالة بالشكل الذي لا يتعارض مع القطاع الخاص. دراسة إمكانية إنشاء شركة مساهمة لاستقدام وتشغيل العمالة الأجنبية. دراسة وضع آلية جديدة لحل المشكلات المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية والإسكانية. دراسة إنشاء مدن سكنية خاصة للعمالة الأجنبية. إصدار اللائحة التنفيذية خلال ثلاثة أشهر من صدور

وضع الخطة والسياسة العمالية اللازمة للوصول إلى الحد الأقصى لإجمالي الوافدين بنسبة 50٪ من إجمالي سكان الكويت، وللجنسية الواحدة بنسبة (25٪) من إجمالي عدد المواطنين، بحيث يكون وضعها وتطبيقها وإنهاء منها خلال مدة لا تتجاوز 7 سنوات. تقديم توصيات للجهات المعنية لتوجيه مخرجات التعليم العالي ولسد العجز في سوق العمل من العمالة الكويتية. العمل على توفير ما لا يقل عن (15٪) سنوياً من إجمالي الوظائف التي تشغلها العمالة الأجنبية في القطاع الحكومي، لتمكين العمالة الكويتية لشغلها.



واليد الطببائي

## نواب: تجنيس ما لا يقل عن 2000 شخص من حملة إحصاء 65



مرزوق الخليفة



خالد العتيبي



عبدالله فهاد



صلاح خورشيد



ناصر الدوسري

يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية. وصدر القانون رقم 32 لسنة 2016 بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2016 بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم

يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية. وصدر القانون رقم 32 لسنة 2016 بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2016 بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم

للسنة 1959 المشار إليه، بما لا يقل عن 2000 شخص غير محدد الجنسية». وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح كما يلي: تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثاً من تلك المادة، على أن

قدم النواب ناصر سعد الدوسري وصلاح خورشيد وعبدالله فهاد وخالد محمد العتيبي ومرزوق الخليفة اقتراحاً بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017، جاء كالتالي:

«يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017، وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15